محاضرة (- ١ - ٢

«قضايا البرلمان ١٩٥٧- ١٩٥٨م »

الفرقة : الرابعة

القسم : أساسي مواد اجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء و المرسلين سيدنا محمد صلوة الله وسلامه عليه اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد اذ رضيت ولك الحمد على كالذي ينبغي لعظيم سلطانك

اما بعد.....

قضايا البرلمان ١٩٥٧- ١٩٥٨م

- صدر القرار الجمهورية في ٢ مايو ١٩٥٧م بتشكيل الاتحاد القومي الذي لعب دورا في انتخابات مجلس ١٩٥٧م ، كمل تشكلت لجنة مؤقتة من عبد اللطيف البغدادي ، وعبد الحكيم عامر وزكريا محيي ، وجميعهم من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق .

- شكل عبد الناصر لجنة سرية برئاسة زكريا محيي الدين وعضوية سبع ضباط من المقربين لجمال عبد الناصر لتحديد اسماء الاعضاء الذين تسمح ببقائهم كمرشحين بناءا علي لائحة الاتحاد القومي .

- وضعت اللجنة القواعد العريضة التي تستند اليها في استبعاد المرشحين ، أو الابقاء عليهم فكان المعيار الاول في عملية الترشيح للاتحاد القومي للمتقدمين عما اذا كان المرشح مثقفا أو متعارضا مع الثورة ، كما لعب العامل الجتماعي دورا كبيرا في عملية الترشيح للاتحاد القومي للمتقدمين اليه .

أبدت اللجنة اعتراضها علي بعض المرشحين وقسمتهم الي فئات

.....راجع هذه الفئات بالكتاب ص٢٠٢

يتضح أن هذه الفئات التي حددها الاتحاد هي :

- كبار الملاك - الشيوعيين - جماعة الاخوان المسلمين
- الحزبيين التي رفض الاتحد القومي ترشيحهم وبصفة عامة المرشحين الذين اعتبرتهم الثورة أعداء لها .
- اسفرت الانتخابات عن فوز عناصر منسجمة مع ثورة يوليو إلا أن بعضهم أثار بعض القضايا أستطاعوا من خلالها احراج السلطة التنفيذية ، وعلي رأسها جمال عبد الناصر فكان علي رأسها قضيتي :
- ١- مديرية التحرير.
- ٢- الانتساب في الجامعات المصرية

قضية مديرية التحرير:

وهي أحد القضايا الزراعية الهامة ، ولم تكن قضية اقتصادية بالدرجة الاولي بقدر ما كانت قضية دستورية تتمحور حول عمل أربعة أعضاء من النواب مجلس الأمه في هذا المشروع الحكومي ، والذي يتنافي مع المادة ٢٢من قانون الانتخابات لعام ١٩٥٦م ، الذي ينص علي عدم الجمع بين عضوية المجلس وتولي الوظائف العامة ، وكانت تمثل صراعا بين العسكريين داخل المجلس لاسيما النخبة الحاكمة منهم لذلك يمكننا دراسة هذه القضية من خلال ثلاثة محاور.

المحور الأول الأبعاد الاقتصادية للمديرية في المجلس:

- بدأ المشروع بفكرة مجدي حسنين في نوفمبر ١٩٥٢م ، وكان المشروع يستهد عدة أبعاد :
- ١- توفير حاجة الاستهلاك من الحبوب لمواجهة الزيادة المما بين ضطردة في عدد السكان ، والذي تضاعف ما بين عامي ١٩٠٧- ١٩٥٤
- بينما لم تتجاوز الزيادة المحصولية أكثر من ٢١% والتي هبطت خلال الحرب العالمية الثانية ، وما بعدها وعجز الانتاج الزراعي عن مواجهة الزيادة في عدد السكان .
- ٢- الانتفاع من مياه السد العالي الذي سيمكن الدولة ري أكثر من مليوني فدان في الصحراء والرض البور .
- ٣- عجز الأراضي التي استولي عليها الاصلاح الزراعي بعد صدور القانون في عام ١٩٥٢م عن توفير أراضي لخمسة ملايين من الفلاحين لذلك تم اختيار المواطنين الذين يقطنون المديرية من الذين لايملكون أي ممتلكات خارجها.

٤- ايجاد فئة جديدة يتعاملون مع الزراعة الحديثة بالاضافة الي ربط الزراعة بالصناعة والغاء الفروق بين المدينة والريف

- وافق مجلس قياده الثورة علي المشروع ورصد له مبلغ ٧٠ ألف جنيه ، وفي ٣١ يناير ١٩٥٧م صدر قرار جمهوري بالموافقة علي قيام مؤسسة المديرية التحرير وبالبدء في استصلاح المنطقة الواقعة علي ترعة النوبارية والمعروف باسم مشروع ترعة البحر .

- رفع معدل الستصلاح من ١٠٠ فدان الي ١٠٠٠ فدان وبلغت نسبة الاراضي ٢٤٠٠٠فدان و دخلت حكومة الثورة بثقلها في عملية استصلاح الاراضي علي عكس ما كان في الفترة السابقة لعام ١٩٥٢م.

- جاء أول تعقيب من مجلس النواب أنه كلما ازدادت الرقعة المستصلحة تدريجيا تحملت هذه الرقعة بكاملها مصاريف هذه المرافق
- - اما عن الايرادات فكان وزير الزراعة بانها لا تصل الي الانتاج الجدي الا بعد خمس سنوات توجه لبناء التربة المستزرعة حديثا .
- - ثم جاءت تساؤلات حول الفساد المالي الذي ألم مشروع مديرية التحرير .
- - لذلك جاءت التساؤلات التي تشير دون الافصاح صراحة بالفساد المالي واستنزاف أموال الشعب في الصحراء دون عائد ، فكان لزاما علي مجدي حسنين عضو مجلس الامة والمسؤول عن مديرية التحرير أن يدخل أعضاء المجلس كموظفين في المديرية حتي يمنع المجلس من مناقشة هذه القضية وتحويل انظار المجلس عن الفساد في المديرية .

ثانيا عمل نواب المجلس بالمديرية :

- تحولت مشكلة مديرية تساؤلات حول الفساد الذي يحيط بها الي عمل أربعة من أعضاءالمجلس فيها مما يتعارض مع المادة ٢٢ من قانون الانتخابات ، الذي يمنع الجمع بين عضوية مجلس الامه وعضوية المؤسسات العامة .
- وهذا ما اعتبره البعض رشوة لشراء صمت المجلس .
- نشر صحيفة الاهرام اسماء الاعضاء الثلاثة الذين عملوا في مديرية التحرير وهم :
- محمود أحمد القاضي .
- اسماعيل نجم .
- احمد شفيق ابو عوف
- واعلنت الاهرام عن عزم البغدادي رئيس المجلس الي التحقيق مع هؤلاء الاعضاء، لمنافاة عملهم في مديرية التحرير وعضويتهم في المجلس كسلطة رقابية

- - تم اعتبار ما حدث من تعيين بعض أعضاء مجلس النواب في مديرية التحرير بمثابة انحراف دستوري لا يمكن التغاضي عنه.
- اقترح العضو محمد طاهر أبو زيد عرض المسألة علي لجنة الشؤون الدستورية ، والتي كان قرارها أنه بعد عرض أحوال هؤلاء الموظفين الثلاثة علي اللجنة تبين أن أحوالهم لا يعد الجمع بينها وبين عضوية مجلس الامة أ،
- وذلك بالتطبيق للاحكام الدستورية والقوانين المتممة له ، وقانون انشاء المؤسسات العامة وقانون انشاء مؤسسة مديرية التحرير.
- وافق المجلس بالاجماع علي ما جاء في تقرير لجنة الشؤون الدستورية .
- الا انه كان هناك بعض النواب الذين اعترضول علي هذا القرار.

- مـــــــــــا هو موقف عبد الناصر من هذه الأزمة ؟
- رغب في عدم ادانة مديرية التحرير باعتبارها مشروع الثورة الأول
- كان يهدف من موقفه الوقوف الي جانب مجدي حسنين الذي كان يعتمد عليه عبد الناصر باعتباره احد رجال الصف الثاني ومن المقربين اليه ، ومن الذين كان يعتمد عليهم في الازمات السياسية التي نشبت بينه وبين رفاقه في مجلس قيادة الثورة وخاصة ازمة مارس

- وفي النهاية يمكننا القول ان هذه الازمة كانت منتيجة للخلاف اليدلوجي الذي كان في مجلس قيادة الثورة بين ضباطه والذي ظهر منذ الايام الاولي للثورة عند مناقشة قضية فلسفة الحكم والتي اقتضت في النهاية الي ان قام عبد الناصر بالتخلص من زملائه واحد تلو الآخر .

القضية الثانية وهي قضية التعليم الجامعي:

وتتمثل هذه القضية في محورين اساسيين :

ا- المحور الاول تعديل لائحة الجامعة .، حيث ان اللائحة نصت علي بنود غير مقبولة من قبل الطلاب وكان الهدف الاساسي من هذه اللائحة هو تحجيم دور الطلاب في الجامعة وابعادهم عن المشاركة السياسية .

موقف الطلاب ؟

- اعترض الطلاب وطالبوا بحل الاتحاد القائم حيث اعترضوا علي تعيين ثلاث طلاب في اتحاد الطلبة الي جانب ١٩ استاذ دخلوا الاتحاد عن طريق الانتخابات وقالوا ان التعيين يناقض المبدأ الديمقراطي الذي تؤمن به مصر .
- - طالبوا بعوده نظام الانتخاب علي اسس تضعها لجنة الطلاب والاساتذة كالاتحاد القومي تماما علي ان تكون الاغلبية في التحاد للطلبة لا الاساتذه .

- ارسل الطلاب شكواهم الي مجلس الامة بهدف_تبديل الائحة بلائحة أخري تنصف الطلاب .
- راجع هذه الاسس بالكتاب .....ص٢٣٤.
- **المحور الثاني وهو الانتساب في الجامعات .**
- المقصود بها .....؟
- هي مشكلة ظهرت عندما ادت سياسة الفصل بين حريجي التعليم الثانوي والتعليم العالي وما ترتب عليهما من زيادة في المرتب والمكانه الاجتكاعية لخريجي التعليم العالي الي انصراف الشباب عن التعليم الفني بحثا عن هذه الاغراءات ،وقد أدي ذلك الي الضغط علي الدوله لزياده التعليم الجامعي معهما كان من دعم احتياج الدولة الي هذا النوع من التعليم .

- متي ظهرت هذه المشكلة .....؟:
- ظهرت هذه المشكلة بوضوح عام ١٩٥٧م عندما تخرج ٣٩ الف طالب منها اعلنت الجامعات في هذا العام انها لن تقبل سوي ٩ آلاف طالب منهم ، كما اعلنت الكليات العسكرية بأنها تستقبل نحو الف طالب من خريجي الثانوية العامة وبقية مشكلة ٢٨ ألف طالب لم يتحدد مصيرهم .

- انعكست هذه المشكلة علي جلسات مجلس الأمة .
- انتهت الجلسات الي الموافقة علي فتح باب الانتساب في الكليات النظرية بالجامعات لجميع خريجي الثانوية العامة من غير الموظفين علي ان تحصل الرسوم التي تحصل من الطلبة .

ما النتائج التي ترتبت علي هذه القرارات .....؟

قدم كمال الدين حسين وزير التعليم استقالته ، واتهم من تقدم بهذا المشروع بميولهم الشيوعية .... حاولوا جمع رأي عام في المجلس من أجل هذا الهدف بدون قيد أو شرط وأضاف أنه لن يستطيع تحقيق هذه الرغبة لانها ضد الصالح العام .

مـــــــــا هو موقف الصحافة من هذه المشكلة ....؟

- اتخذت الصحف ردود فعل متباينة من فتح باب الانتساب بين فئات المجتمع
- - اتفق جانب كبير منها مع كمال الدين حسين وايدته في موقفه ، واختلف معه البعض الاخر كما حاولت بعض الاراء اتخاذ موقف متزن من هذه الازمة ، كما خاول اخرون تفسير هذه الازمة

- - تنبه البعض الي خطورة ٦٥٥ الف طالب يتعلمون بالجامعات المصرية وخارجها ، تنفق عليهم الدوله ٧ مليون جنيه سنويا ، وخشي من عدم استيعاب المصالح الحكومية لهذا العدد من الخريجين ،

- - رأي البعض أن الخروج من هذه المشكلة يتم عن طريق قصر القبول بالجامعات علي المتقدمين من الطلبة الذين يظهرون جدارة في التعليم الجامعي

- ورأي البعض إلغاء نظام مجانية التعليم الجامعي والاستعاضة عنه بنظام المنح الدراسية التي تمنح علي اساسي
- الامتياز في الدراسة .
- - أيد كل من سلامه موسي ، كمال الدين حسين ، ورأي ضرورة التوسع في التعليم الصناعي ، كما ايده أحمد لطفي السيد أحد مؤسسي حزب الاحرار الدستوريين
- - كذلك شاركه طه حسين في تأييده لوزير التعليم واحترام قرار مجلس الجامعات بعدم قبول منتسبين

- - أيدت جريدة الاخبار مسلك وزير التعليم في معظم آراء كتابها الذين رأوا عدم التوسع في التعليم الجامعي مع عدم وجود
- الامكانيات ، وإن تم هذا فمن شأنه احداث ازمات كالبطالة أو البطالة المقنعة .

- أما جريدة الاهرام اتخذت موقف وسط من هذه الأزمة تلخص في :
- من ناحية مجلس الامة

رأت أن كل طالب حاصل علي الثانوية من حقه أن يدخل الجامعة لوقوع عدد من أعضائه تحت ضغط مباش من رأي عام

- منظم من دوائر هم الانتخابية فان اعطاء حق الانتخاب حتي سن ١٨ سنة جعل عددا كبيرا من الناخبين من الشباب الذين يناهضون دخول الجامعات وهؤلاء استطاعوا في بعض الدوائر أن يؤلفوا قوة ضاغطة تؤثر علي ممثليهم في مجلس الأمة .
- - من ناحية وزارة التربية والتعليم
- فان وزير التعليم في بيانه أمام المجلس لم يعبر الا عن وجهة نظر الجامعات الثلاث التي رأت أنها ضد قبول المنتسبين لانها مكتظة بطلابها الاصليين .

كانت هناك اراء ومواقف متبايةه ، والتي بينتها الصحف المختلفة ما بين المؤيد والمعارض لكمال الدين حسين وهي التي ابدتها جريدة الاهرام ومحاولة مجلة روزليوسف تفسير هذه الازمو والموقف المذدوج لجريدة الأخبار التي بينته في معارضة جميع كتاباتها للانتساب .

مـــــــــــــا هو موقف عبد الناصر من هذه الأزمة ؟

- يلاحظ أن عبد الناصر لم يتدخل في هذه الأزمة علي الاطلاق سوي رفضه قبول استقالة كمال الدين حسين ، وهذا يمكن ارجاعه الي أن هذه المسألة لم تكن من الموضوعات السياسية الهامة التي من شأنها أن تؤثر علي السلطه الحاكمة كما كان الحال بالنسبة لازمه التحرير .
- اعضاء مجلس الأمة الذين وافقوا علي فتح باب الانتساب لم يدركوا ما سيفتحه باب الانتساب من بطالة في الوقت الذي حمل فيه الدستور الدول عبء مسؤلية العاطلين .
-

اسئلة استرشادية :

- اكتب عن قضايا البرلمان ١٩٥٧- ١٩٥٨م ؟

والله ولي التوفيق